

نبوة المتنبي للأستاذ محمود محمد شاكر

كان أخرى أن يشكّ أو يكذب الخبر، لو أن في الأمر مجالاً للشكّ واحتمالاً للتكذيب، لأنه أشدّ حبا للمتنبي، وعصبية له، وهو أنفذ بصيرة فيما يقال وأحكم نقدا للأخبار، مع قرب زمان، وصفاء ذهن، وقوة حجة، ومواتاة وسائل التحقيق إذ ذاك !! انتهى... الرسالة سنة ١٩٣٦ (العدد ١٦١ - ص ١٢٥٥)

وأنا قد قرأتُ هذا الكلام في موعده حين صدرت الرسالة وأردتُ أن أردّه، ثم بدّلتُ أن أدعه حيث هو، فإن الذي قرأتُ ما كتبتُ يعلم مقدار ما في هذا الكلام من الجودة وحسن الأداء وقوة الحجة وجلاء البيان وسعة الاضطلاع وبلاغة الفهم، ولكن بعض أصحابنا لم يزل بي حتى أخذتُ متى موثقاً أن أقول كلتي فيه

وهذا النقد الذي رمانى به أخى الأستاذ سميد ليس مما يثيرني ويغريني بحمل السلاح والاستعداد للمركة. ولست أقول هذا استصغاراً لما يقول أخى أو استكباراً لما قلتُ، بل هو حكيم عليه مجرداً من كل ما يجعل الحكم قاصراً أو باغياً، وهذا الذي كتبه الأخ سميد ليس مما أعده عندي نقداً، وإنما هو اعتراض، والاعتراض شبهة، والشبهة يزيد لها البيان. أما النقد فأمر آخر لم يسوغ للأخ أن يظفر بالقدرة عليه فيما كتب^(١)

وقد أتى الأخ سميد في كلامه من قبل أنه عدّ الأخبار الرواية عن نبوة المتنبي وغيرها أخباراً صحيحة ابتداءً، وهذا أول الزلل في نقد الناقد. ولا بد لمن يريد أن ينقد ناقداً أو يكتب فيما يتناول الروايات والأخبار أن يتحقق بدءاً بمعرفة الأصول في علم الرواية، وأن يستيقن من قدرته على ضبط الفكرة حتى لا تنتشر عليه وتتفرق، ويقع فيها الاختلاف والنضارب والمناقضة. فلا بدّ لي هنا من أن أدلّ الأخ على الأصل في الأخبار حتى يعرف فرق ما بين الذي انتهينا إليه، والذي وقف عنده غيرنا، ثم نكشف له عن الشبهة التي

(١) سنين رأينا في النقد فيما كتبناه للقطف الذي سبّح في أكتوبر القادم، ردّاً على كلمة مدّ جليّة للأخ ودبع تلحوق نصرها للقطف في عدد يولي سنة ١٩٣٦ (عن أبي الطيب المتنبي، ونسب العلوي)، فليتنظرها الأخ سميد ثم

كتب الأخ سميد الأفغاني كلمة عن (دين المتنبي) في المديد من الرسالة (١٦١ و١٦٢) سنة ١٩٣٦، وقد عرض فيها لنبوة أبي الطيب التي يزعمونها وقمت وكانت منه، ولم يجد مندوحة عن القول (أو كما قال) : (بأن تنبؤه في الأعراب أمر واقع حقيقة ولا سبيل إلى الشك فيه، تضافرت على ذلك كل المصادر الموثوقة حتى التي كانت تميل إليه كل الميل، فإنها لم تنف الأمر وإنما التمسّت له الممازير) ثم علق على هذا فقال :

« قرأتُ أخيراً عدد للقطف الذي كتبه الأستاذ شاكر عن المتنبي خاصة، فإذا به يذهب إلى نفي تنبؤ أبي الطيب الذي اتفقت عليه كل المصادر تقريباً. وقد أنعمت في تدبر الأسباب الحادية على النفس فلم أجد فيها مقنعة به من القوة ما يقف لهذه الروايات الصحيحة !!

والتاريخ لا يثبت خبراً أو ينفيه تبعاً ليل مؤلف أو رأيته، ولا بد فيه حال النفي من التعرّض لجميع الأخبار المثبتة خبراً خبراً وهذا لم يصنمه الأستاذ شاكر !!

وأمر ادعاء المتنبي العلوية ليس فيه ما يهيج عليه الناس كل هذا، على رغم ذلك الخيال الجميل الذي لبس ادعاء إياها في الكتاب المذكور !!

وإذا كان ما ذهب إليه الأستاذ صحيحاً، فقيم خجلُ أبي الطيب وحيائه كلما سئل عن أمر لقبه المتنبي؟ ولم كان يعمد إلى اشتقاقه من النبوة تارة، ويعتذر بأنه شيء كان في الحداثة تارة، ويقول إنه يكره التلقّب به، وأنه (يناديه) به من يريد الغرض منه؟ وعلى أي شيء تقع كلمة كافور: « من ادعى النبوة بعد محمد أما يدعى الملك مع كافور؟ » وكافور ليس من الذين يختلقون على شاعر، ولا من يروج الاختلاق !!

وقد روى المعري - وهو الحجة الثابت - أمر التنبؤ، وما حفت به من حادثٍ ومبجزاتٍ في رسالة الغفران. وأبو العلاء

أن الأستاذ سعيد لم يتنبه إلى هذا الذي فعلناه ، مع أنه هو الأصل في الكتابة والتحقيق ، أما التسليم فليس يجدي شيئاً إلا التكرار والتأبسة ، ثم الزلل والتورط فيما أراد الكذابون أن يحملوا الناس عليه ويوقعوهم فيه

وبقي أن الأخ سعيد لا يجد دليلاً على صحة هذه الروايات فيما يزعم إلا أنه قد رواها فلان وفلان ، ورواها المعري - وهو الحجة الثابت - « وهو أشد منا حياءً للمعني ، وعصبية له ، وهو أنفذ بصيرة وأحكم نقداً للأخبار مع قرب زمان وصفاء ذهن وقوة حجة وموانة وسائل التحقيق إذ ذاك » ، ونحن لا ننكر على المعري شيئاً من ذلك ، ولكن الذي ننكره أن الذي كتبناه كان عصبيةً لأبي الطيب ، أو حياءً له أو فيه . ليكون المعري صاحب عصبية ، فذلك لا يجعلنا نحن من أهل العصبية حتى نعيب بالحقيقة ، ونلعب بفن النقد من أجل أبي الطيب أو غيره من الرجال أما أن رواية المعري - وهو صاحب عصبية لأبي الطيب -

مما يصحح هذه الأخبار أو يرجح الصدق فيها ، فهو حكم خطأ لا يصح لأحد أن يتابع عليه ، فإن أبا الملاء لم يشهد بكتبه أنه لا يروي إلا الصحيح من الأخبار ؛ وترك المعري الشك فيها أو تكذيبها ليس يقوم أيضاً دليلاً على صحتها ، وليس المعري بمنزلة عن الخطأ والغفلة ، وهو من هو ، فذهاب وجه النقد عن المعري ليس بكون طمناً فيه ، ولا يوجب نسبة الكذب إليه ، ولا نفي صفة الصدق عنه

وأحب أن أقرب إلى الأخ حقيقة هذه الروايات ... فهو يعلم أن الرواة قد رووا للرسول صلى الله عليه وسلم معجزات كثيرة ؛ وكثير من الذي رووه لم يثبت أهل العلم بالحديث على طريقهم ؛ وقد رواها قومٌ على عهد الصحابة والتابعين ، وهي كذبٌ مخترعٌ بشهادة أئمة هذا العلم ، وقد بقيت هذه الآثار مبرورة إلى يوم الناس هذا ، وهي عند المتأخرين شائعة معروفة متداولة مصدقة ، وقد وردت في كتب كثير من الأئمة العلماء . أفيمكن تداولها وذووعها وتصديق العامة لها ، وورودها في بعض كتب العلماء هو الدليل الذي لا دليل غيره على صحة هذه الأخبار ؟ وأكثر من ذلك ، أيكون ظهورها على عهد الصحابة والتابعين - على قرب زمن كما يقول الأستاذ -

جعلته يعترض الذي كتبناه والذي رفضناه ورددناه وأسقطناه الثقة به والاعتماد عليه

فالأخبار جميعاً تحمل الصدق والكذب كما يقولون ، ومعنى ذلك أنها على حالة من البراءة الأولى لا توصفُ بصِدْقٍ ولا بكذبٍ . ولا يستحق الخبرُ صفة الصدق إلا بالدليل الذي يدلُّ على صدقه ، فإذا لم يجد الدليل على صدقه ذهب عنه صفة الصدق وبقي موقوفاً . فإذا اعترضته الشبهات من قبيل روايته أو من قبيل درايته مالت به الشبهة إلى ترجيح الكذب فيه ، فلا يؤخذُ به ولا يعتمدُ عليه ، ويكونُ عملُ الناقد بعد ذلك أن ينظر في هذا الخبر نظرة التدبر ليستخرج الحقيقة التي من أجلها تكذبهُ راووه ، وبذلك يقبَح على حقائق مدفونة قد سترها الراوي بما كَذَب . وقد أشرنا إلى ذلك في كتابنا (المقتطف يناير سنة ١٩٣٦ ص ١١١) وإليك ما قلناه :

« اعلم أن أكثر ما يروى في ترجمة هذا الرجل وغيره من الرجال ، إنما كان من الأحاديث التي تتناقلها مجالسُ الأدباء ، ولا يرادُ بها التحقيق ، ولا ينظر فيها إلى صدق الرواية وسياق التاريخ وما إلى ذلك ؛ بل إن كثيراً مما يروي في تراجم رجالنا كان مما يرادُ به مضغُ الكلام في مجالس الأُمراء أو في سامرِ الأدباء - هذا على أنها ربما حملت فيما تحملُ أشياء لولا ورودها في هذه النصوص لافتقدنا من حلقات التاريخ حلقات لا ينتظم أمره إلا بها ، ولا يستمر إلا عليها . فمثل هذا كان لا بدُّ لنا من النظر في النصوص وتمييزها ، وردِّ بعضها والأخذ ببعض ، حتى لا تنقطع بنا السبل في الترجمة لهؤلاء الأعلام . فلا يفوتنك هذا إذا قرأت ما نكتب ، أو أردت أن تقرأ أو تكتب »

وأما حين أردت أن أكتب عن المتنبي نظرت في هذه الأخبار خبراً خبراً ، فلم أجد دليلاً واحداً يجعلها تستحق عندي صفة الصدق فأبقيتها موقوفة ، ثم عدت فنظرتُ فتناوشتها الشبهات واعتورتها الطعون ، فلم أجد بداً من وسعها بالكذب ، ثم عدت إليها فعارضتها بالعقل وشعر الرجل وحوادث التاريخ لاستخرج منها الحقائق التي يسترها الرواة والمتكذِّبون فوقت ل أشياء هي التي جعلها أصلاً فيما كتبت ، وأنا على يقين من

وتصديق بعض الإمامة لها في ذلك العصر ، وسكوت بعض العلماء عن الكلام فيها مما يدل على صدقها ١٩

ونحن قد أتينا في الذي كتبناه عن التنبي بالشبهات التي ترجح الكذب في هذه الروايات التي يراد بها الوضع من قدر الرجل والتحقير له ، والظن في نسبه أو عقله أو خلقه أو أدبه . لا .. بل بينا أن ألفاظ هذه الروايات وحدها تحمل أكبر شبهة ، كالذي روى عن هذا اللادقي المسمى معاذ بن إسماعيل ، وقد روى الخبر بطوله في كتب كثيرة ، وأوردناه بتمامه في كتابنا ص ٤٥ — ٤٧ واختصره الأخ سعيد في كلامه في العدد (١٦١) من الرسالة ، ولا أدري لم اختصره ، فإن الذي يقرؤه يجد فيه سمة الوضع والكذب مستعلنة كما لم تستعلن في حديث غيره . وقد بينا بعض وجوه نقده في كتابنا من ص ٤٩ — ٥٢ . فكانت حجة الأستاذ سعيد في رد قولنا وإسقاطه أنه (لم يجد فيه مقنعا به من القوة ما يقف لهذه الروايات الصحيحة) ، وكان حقا على الأستاذ أن يعلمني وجوه الضعف في قولي حتى استبرئ منه ، أما هذه الكلمة المجردة فليست بالتي تسقط كلامنا جملة واحدة حتى ولو كان هذا الكلام سقطا محضاً

أما ما اعترض به علينا فنحن نبين له وجه بطلانه . يقول : « وإذا كان ما ذهب إليه الأستاذ صحيحاً ، فقيم كان خجل أبي الطيب كلما سئل عن أمر لقبه المتنبي ... ؟ » إلى آخر قوله : فإن هذا الخجل الذي يزعمونه إنما هو من أباطيل الرواية ، وقد أتى به القوم ليعضدوا قولهم في خرافة النبوة . وإذا كان أمر نبوته مشهوراً متعلماً أو كما يقول اللادقي إن دعوته (قد عمت كل مدينة بالشام) ، وقد بلغ من شهرتها أنه قبض عليه من أجلها بالشام أيضاً وحبس (دهر أطويلاً) ، وأن له قرآناً أنزل عليه .. يزعم أبو علي بن أبي حامد أن أهل الشام كانوا يحكون له سوراً منه كثيرة وأبو الطيب إذ ذاك بحلب ، فكيف يُعقل بعد هذه الشهرة أن يبتدر إليه هؤلاء فيسألونه عن حقيقة هذا اللقب ؟ إن السؤال عن (حقيقة اللقب) بعد هذه الشهرة التي يزعمونها ليدل دلالة قاطعة على وضع هذه الأحاديث المروية والأخبار المتداولة التي تهور كثير من الأدباء في التسليم بصحتها كما فعل الأخ سعيد . ولقد كان هؤلاء الذين يزعمون أنهم سألوا

أبا الطيب عن حقيقة اللقب (المتنبي) يسألونه وهو بالشام ، وفي الشام أظهر نبوته وفي الشام أشهر أمره ، وأكبر من ذلك أنهم يزعمون أنهم كتبوا عليه وثيقة أشهدوا عليه فيها بطلان ما ادعاه ورجوعه إلى الاسلام وأنه نائب منه ولا يماود مثله . فهلا كان الأولى بهم أن يظهروا على هذه الوثيقة ولما يحض عليها كثير دهر ، وقد أخذها وال من الولاية فحى — ولا بد — محفوظاً في ولايته . وكان أبو الطيب شجاً في حلق الأدياء والشعراء وكثير من أصحاب السلطان وهو في جوار سيف الدولة . وقد أوقعوا بينه وبين أميره بكل ما ملكوا من أسباب للوقيعة ، أفتظن أنهم كانوا يحجمون عن إظهار هذه الوثيقة ، وإحراجها بها ، والعمل بها على تحقيره ، ثم على المنافرة بينه وبين سيف الدولة !! كانت كل هذه النقائص بالشام ، ومع ذلك لم يكن من أثرها إلا هذه الروايات الضعيفة التي تحمل ألفاظها الشكوك والريب

وأسخر من هذه الرواية رواية من يروي أنه كان يعمد إلى التوبة على الناس بقوله : إن هذا اللقب (المتنبي) مشتق من النبوة ، فليس يُعقل أن أبا الطيب — وهو يعلم أن نبوته كانت مشهورة كما ذكر الرواة — يعمد إلى هذا التوجيه الضعيف البتة ، وهو يعلم أنه كاذب ، وأن الناس مكذوبون لأنهم يعلمون حقيقة أمره

واعتذاره بأنه يكره التلقب به ، وأنه يدعو به من يريد الغرض منه فهو بسبيل من ذلك في الضعف والسخر . على أنه مع ذلك لا يدل دلالة ما على حدوث النبوة التي يزعمونها ، بل على العكس من ذلك ... إنه ليدل على أن هذا اللقب مقتول موضوع للكيد له والغرض منه ، وأنهم كانوا قد وضعوه له ليعيظوه به . ومثل ذلك كثير في كل عصر ومكان . ولعل الأخ سعيد لا يعدم رجالاً في بلده قد نبزه الناس بنزير يعيظونه به ، ولانشك أن هذا الرجل (يكره التلقب به ، وإنما يدعو به من يريد الغرض منه)

وأما كلمة كافر فهي كلمة مفتعلة موضوعة ، وإلا تكن كذلك ، فليس فيها أيضاً ما يدل على شيء محقق كان قد حدث من أبي الطيب . وكافراً كان قد سمع هذه الدعوى التي يزعمونها عن نبوة أبي الطيب وسلم بها ، ثم تكلم ، وليس تسليم كافر بها

المبقرى وفاء له وتقديراً بعد مرور ألف سنة على وفاته ، فلم يكن سيئنا أن نتعرض لأصول النقد وشرحها وتفصيلها ، ولم نأخذ الروايات جميعها بالنقد مرة واحدة ، فإن ذلك كان يقتضى منا وقتاً كثيراً وكتاباً كبيراً ، ولكن من بطلع على الذى كتبناه منصفاً متدبراً عارفاً بطرف من أصول نقد الرواية يعلم يقيناً أننا لم نكتب حرفاً واحداً إلا بعد أن استوفينا عندنا نقد الأخبار (خبراً خيراً) كما يريد الأستاذ سعيد ، وليس عسيراً على المتدبر أن يستخرج من الذى كتبناه الأصول التى نقدنا بها هذه الأخبار . ولعل الأستاذ قد قرأ كثيراً مما فاضت به الصحف والمجلات عن المتنبي ، وقرأ فى خلال ذلك كثيراً من نقد الأخبار التى رويت ، ولعله رأى أيضاً أن هؤلاء قد اتخذوا كتابنا مصدراً استنبطوا منه أصول النقد التى وضعناها ، وقاسوا عليها فأخطأوا وأصابوا ، وليس هو بأقل منهم حتى يفوته ما أصاب غيره

محمد محمد شاكر

سنداً لها يحقق تاريخها ، ويثبت وقوعها بعد الذى ذكرنا لك من ضعف الروايات

هذا وقد أراد الأستاذ سعيد أن يملأنا سبيل التحقيق فى التاريخ فقال : « والتاريخ لا يثبت خيراً أو ينفيه تبعاً لميل مؤلف أو رأيه ... إلى آخر قوله » وهو قد فعل أكثر من ذلك وأكبر ، وذلك أنه بعد اعترافه قال : « وكافور ليس من الذين يختلقون على شاعر ، ولا ممن يروج الاختلاق » ، ولم يرد فى كلامنا ذكر كافور واختلافه حتى يعقب الأستاذ هذا التعقيب . هذه واحدة ، والأخرى أن الأستاذ قد حكم على كافور حكماً لم يرد له ذكر فى كتاب ، فهل يستطيع أن يؤيد هذا الحكم بالدليل التاريخي والبرهان العقلي أن كافوراً لم يكن يحتلق على الناس ، ولا يروج الاختلاق . ؟ ! لقد أتينا نحن بالروايات ونقضناها بالدليل — ضعيفاً كان أو قوياً — أما أستاذنا فقد حكم على رجل بغير دليل ولا بينة من التاريخ أو غيره

ثم بقى اعتراض الأستاذ الذى يقول فيه : « وأمر ادعاء المتنبي العلوية ليس فيه ما يهيج عليه الناس كل هذا » . وأنا لا أعلم ماذا يريد الأستاذ سعيد بقوله (كل هذا) ، وإذا أرادنى على أن أجيبه على ذلك فليبين لى صورة المبالغة فى قوله (كل هذا) ، فأنا لا أعلم من أمر هذه المسألة أكثر من أن الرجل قبض عليه بالشام وحبس . أما هياج الناس فلم يرد له ذكر فى كلامنا ولا فى كلام الرواة . وأما حبسه أو قتاله من أجل العلوية فليس يبدع فى التاريخ ، وكان لازماً على الأستاذ قبل أن يكتب هذه الجملة ويصوغ هذا الاعتراض أن يرجع إلى كتب التاريخ ليعلم أن الذين قاتلوا أبا الطيب وحبسوه ، كانوا قد قاتلوا من قبله قوماً أو حبسوه من أجل ادعاء العلوية ، وكذلك فعلوا مع العلويين الذين خرجوا عليهم فى أرضهم وديارهم . فقتاله وحبسه ليسا يثبتان أن هذا الذى كان من أبا الطيب إنما كان إظهاره النبوة لا ادعاءه العلوية

وبعد ، فلو حمل الأخ سعيد نفسه على تدبر الذى كتبناه فى المقتطف عن المتنبي لما وقع هذا الاعتراض الذى حاك فى صدره ، وقد أشرنا مرات فى كتابنا إلى وجوب ذلك ، فقد كنا نترجم للرجل ترجمة صحيحة يقرؤها القارى ليتمثل صورة هذا الشاعر

بجته التأليف والترجمة والنشر

ذكرى أبا الطيب

بمعد ألف عام

كتاب ألفه فى بغداد الدكتور عبد الوهاب عزام الأستاذ بكلية الآداب بالجامعة المصرية ذكرى للعيد الألفى لأبا الطيب المتنبي ، وفصل فيه تاريخ الشاعر وأبان عن جوانب مهمة مجهولة من سيرته وأدبه ، وحدد المكان الذى قتل فيه أبو الطيب وزاره وصوره ، فجاء الكتاب أوسع وأدق ما كتب عن الشاعر إلى يومنا هذا

والكتاب مطبوع بمطبعة الجزيرة ببغداد على ورق جيد ويقع فى ٤٤١ صفحة من القطع المتوسط ويباع فى دار اللجنة ٩ شارع الكرداسى ببغداد والمكاتب الشهيرة